

تعريب العلوم الإنسانيّة

قضايا ومقترحات

للدكتور محمود إبراهيم

(عضو مجمع اللغة العربية الأردني)

مقدمة:

الاهتمام بالإنسان، سمة من سمات التراث العربي كلّه. فمنذ جاهلية العرب، كان الإنسان والعلاقات الإنسانية محور ما أنتج من أدب العرب، وجُلّه شعر في ذلك الوقت. وحين أنت دعوة الإسلام، وتنزّل بهذه الدعوة قرآن كريم، كان الإنسان، فرداً، وعضواً في جماعة، موضع الاهتمام الكبير، وقد كُرم في النصوص القرآنية، كما لم يُكرم في أي نص. فلا عجب إذن أن تكون الحضارة التي وُجدت في ظل الإسلام قد ركّزت تركيزاً خاصاً على الإنسان، حتى ليصحّ القول إن من خصائصها الأولى اهتمامها بالإنسان، وإن لم تغفل البيئة التي عاش فيها الإنسان، والنواميس الطبيعية التي تحكمها. وما على المرء إلا أن يستعرض النتائج الغزيرة لهذه الحضارة، لكي يرى موضع الإنسان فيه، والتغلغل العميق في أحاسيس النفس الإنسانية وهواجسها وتطلّعاتها.

وهنا ينبغي التنبيه إلى أن شأن الدراسات الإنسانية عند أية أمة من الأمم غير شأن الدراسات الطبيعية، لأن الدراسات الإنسانية مرتبطة بذوات الأمم، معبرة عن شخصياتها المتميزة، في حين أن الدراسات الطبيعية غير مرتبطة بذاتية أمة معينة، إذ هي نتاج القوانين الطبيعية العامة الشاملة، التي لا تتغير بتغير المجتمعات والبيئات، ولا تتأثر بخصائص الأمم. ولذا فإن قيم الأمم ومثلها وقواعد أخلاقها إنما تتراءى فيما يصدر عنها من دراسات إنسانية، قبل أي نوع آخر من الدراسات. ومعنى

ذلك أن العلوم الإنسانية لأية أمة ينبغي أن تكون منبثقة عن ذاتها، معبرة عن شخصيتها، وإلا تعرضت الأمة لمخاطر كبيرة، قد تؤدي في النهاية إلى إذابتها حضارياً في أمم أخرى. وليس المقصود من هذا القول أن تتغلق كل أمة على نفسها في مجال العلوم الإنسانية، فلا تطلع على ما لدى الأمم الأخرى، وإنما المقصود أن يُكَيَّف ما يؤخذ عن الآخرين مما يُسْتَحْسَن ويُقْتَبَس، حتى يصطبغ بصبغة الأمة المقتنِسة، ويندمج في مُثُلها وقيمها، لكي يكون عنصر إثراء وإغناء، لا عنصر تسلط وطغيان.

ولقد مرّ العرب بتجربة الاحتكاك بالعلوم الإنسانية عند الآخرين، حينما اختلطوا، زمن العباسيين، بشعوب أخرى ذات تراث حضاري عريق، فترجموا عن كُتُب الفرس ذات الصبغة الاجتماعية، كما ترجموا عن كتب اليونان ذات الصبغة الفلسفية؛ ولكنهم كانوا قادرين على أن يستوعبوا ما أخذوه عن الفرس واليونان معاً، ويصبغوه بالصبغة الإسلامية، لأنهم كانوا في مرحلة ثقة عارمة بالنفس جعلتُهم قادرين على أن يطوِّعوا ما يأخذونه عن الآخرين لعقيدتهم وقيمهم، بعد أن طوِّعوه للغتهم، إيماناً منهم إذ ذاك بأنهم كانوا يدينون بخير عقيدة، ويتكلمون خير لغة.

ومع ذلك، فالناظر فيما ترجمه العرب في تلك الحقبة عن الآخرين في نطاق العلوم الإنسانية يرى أنه أقلّ بكثير مما ترجموه في نطاق العلوم الطبيعية. وذلك أمر طبيعي متوقَّع، لأن ما كانوا يفتقرون إليه من العلوم الطبيعية كان كبيراً، وهي علوم لا تَمَسّ، كما ذكرنا آنفاً، ذوات الأمم وشخصياتها، بسبب صبغتها الشمولية العامة، في حين أن اعتزاز العرب إذ ذاك بما لديهم من قيم إنسانية منبثقة عن عقيدتهم، كانت تشعرهم أنهم في غنى عما لدى الآخرين، وأنهم هم الذين يحملون رسالة إنسانية عامة، من واجبهم أن ينقلوها إلى شعوب الأرض جميعاً.

والذي ينبغي أن نتذكره الآن هو أنه عندما اتصلنا في العصر الحديث بالعلوم الإنسانية الغربية لم يكن لدينا ثقة أسلافنا بالنفس؛ بل على النقيض من ذلك، كنا - وما نزال لسوء الحظ- نشعر بتفوق الآخرين في كل شيء تقريباً، وبالانسحاق أمامهم في كل شيء تقريباً كذلك. ولذا فإننا ونحن نأخذ عنهم علومهم الإنسانية ضمن ما نأخذ، نتعرض، إذا لم نحسن التنبه، إلى مخاطر إحلال قواعد محلّ قواعد، وقيم محلّ قيم، وبالتالي إلى مخاطر إذابة شخصيتنا الحضارية في شخصية حضارية أخرى. وقد تفاقم هذا الخطر في الآونة الأخيرة، بعد أن كادت حضارة الغرب، بما توافر لها من إمكانيات هائلة، تطغى على حضارات الشعوب جميعاً، وبعد أن ولّدت تجربتنا الصعبة مع الصهيونية وحلفائها الشعور بالإحباط عند الكثيرين منا، بكل ما ينبثق عن هذا الشعور من هوانٍ على النفس، ونقدٍ قاسٍ للذات يبلغ حدّ التهديم.

العلوم الإنسانية في الجامعات العربية:

في نطاق الحديث عن تعريب العلوم الإنسانية في الجامعات العربية قد يقال إن القضية غير قائمة أصلاً، أو هي قضية جزئية، لأن العلوم الإنسانية: من فلسفة واجتماع وتربية وعلم نفس وعلوم سياسية واقتصادية، إلى غير هذه مما يدخل فيما اصطلح على تسميته بـ"العلوم الإنسانية" تُدرّس فعلاً باللغة العربية في الأغلبية الساحقة من الجامعات العربية، وبخاصة جامعات المشرق العربي، ولا يشدّ عن ذلك إلا عدد محدود من هذه الجامعات، وبخاصة في المغرب العربي.

وهذا القول، ولو أنه صحيح من الناحية الإحصائية، إلا أنه يغفل مجموعة من الأمور التي لا بد من توافرها، لكي يصبح بوسعنا القول بأن هذه العلوم معرّبة فعلاً. ويمكن إيجاز هذه الأمور فيما يلي:

- ١- إن اللغة التي تدرّس بها هذه العلوم في معظم الجامعات العربية، إنما هي خليط من عامية ومفردات أجنبية، وهي بالتالي ليست اللغة العربية السليمة الموحدة، التي يفهمها أبناء العرب على اختلاف مواطنهم.
- ٢- إن المصطلحات التي تُستعمل في التدريس ليست مصطلحات عربية موحدة، ذات دلالات واحدة؛ فهي تختلف من بلد إلى آخر، بل من جامعة إلى أخرى؛ وكثيراً ما تقدم بألفاظها الأجنبية، حسب لغة البلد الأجنبي الذي تلقى فيه أستاذ المادة ثقافته.
- ٣- في كثير من الجامعات العربية، لم تجرِ محاولات لربط المصطلح الجديد بمصطلح عربيّ مقابل سَبَقَ أن استعمله أسلافنا، واكتسب من خلال استعماله عبر القرون دلالات وإيحاءات تاريخية وفكرية ووجدانية لا يمكن أن تتوافر في مفردة جديدة على الأذن العربية.
- ٤- وفي كثير من الحالات كذلك، يجري النقل من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية في العلوم الإنسانية، دون إدراك الناقل للخلفية الحضارية والاجتماعية للمادة المنقولة عن مصدر أوروبي أو أمريكي، ولا لمدى تواءم هذه المادة مع المجتمع العربي، بأوضاعه التاريخية، والحضارية والاجتماعية الخاصة به. في حين أن الذي يتصدى لنقل مثل هذه المواد ينبغي أن يكون على علم بأوضاع كلا المجتمعين المعنيين: المجتمع المنقول عنه، والمجتمع المنقول إليه، حتى نُقدّم المادة إلى الطلبة، وهم على بصيرة بخلفيتها عند الآخرين، وبمدى تواءمها مع مجتمعهم.
- ٥- وقد يحدث أن يكون الناقل - مترجماً كان أم مدرّساً - لا يتعاطف فكراً ووجدانياً مع المجتمع العربي الذي ينتمي إليه؛ بل قد لا يكون على بينة من تاريخ هذا المجتمع، وما ارتبط به من نُظُم وقواعد وقِيم، ومن التطورات التي مر

بها عبر تاريخه؛ فكثيرون هم مدرسو العلوم الإنسانية الذين كانت جميع دراساتهم التالية للمرحلة الثانوية في جامعات أجنبية لا تُعنى أساساً بالمجتمع العربي، بل قد لا تدخل ما يرتبط به وبمقومات الحياة فيه في مناهجها، فيتخرج الطالب العربي في هذه الجامعات وهو يكاد لا يعرف شيئاً عن المجتمع الذي ينتمي إليه أصلاً، في حين أنه يعرف بحكم دراسته أشياء كثيرة عن المجتمعات الأخرى: من يونانية ورومانية قديمة، إلى أوروبية وأميركية حديثة. وحين يعود إلى بلده للعمل في جامعاتها، لا يدرك، وهو ينقل علمه إلى طلبته، أن طبيعة المادة التي يدرّسها ليست ذات صبغة عالمية ثابتة، بل هي قابلة للتكيف والتغير بتغير البيئات الاجتماعية التي تدرّس فيها.

والخطر في مثل هذه الحالة بين، إذ إن تداخل القيم والقواعد السلوكية والمعيشية، وتضارب هذه القيم والقواعد أحياناً يُحدث اضطراباً في النفوس، وبخاصة في نفوس غضة كنفوس الطلبة، تكون في دور التطلع إلى القيم والمثل والانتماء التي تتبني عليها المواطنة الواحدة في البلد الواحد، أو الانتماء الواحد في الأمة الواحدة، كما هي الحال بالنسبة إلى طلبة العرب، وأمة العرب.

التعريب في صورته الصحيحة:

أي نوع من تعريب العلوم الإنسانية نريد إذن، إذا أردناه تعريباً سليماً بريئاً من الثغرات والمحدورات المذكورة آنفاً؟ إن طبيعة هذه الثغرات والمحدورات، كما أوضحت آنفاً، هي، إلى حد كبير، مؤثر إلى طبيعة التعريب الذي نريده للعلوم الإنسانية التي تُدرّس في الجامعات العربية؛ ولكن التعريب الذي نريده لهذه العلوم في نطاق الجامعة ينبغي أن يتناول كذلك أموراً أخرى؛ فليس التعريب بمقتصر على أن تكون لغة التدريس هي اللغة العربية السليمة، بل لا بد كذلك من أن تُجرى بحوث علمية في نطاق هذه العلوم باللغة العربية، حتى يدرك المشتغلون بهذه العلوم على جميع

المستويات أن اللغة العربية يمكن أن تكون لغة البحث العلمي في هذا الميدان، شأنها في ذلك شأن أية لغة أجنبية تُنشر بها بحوث في العلوم الإنسانية في الدوريات العلمية. والذي ينشر بحثاً في العلوم الإنسانية باللغة العربية في مجلة علمية لن يصعب عليه أن يُولف كتاباً في هذه العلوم باللغة العربية، لكي يشعُر الطالب والقارئ العربي من أي نوع أنه قادر أن يجد المرجع الذي يقرأ فيه في هذه العلوم بلغته، مثلما أنه قادر على أن يستمع إلى من يتحدث في هذه العلوم باللغة العربية، وحتى تصبح مفردات هذه العلوم ومصطلحاتها في متناول القارئ العربي أينما كان، فننشيع على الألسنة، ولا نتحصر بين مدرّس وطالب في قاعة محاضرات داخل أسوار الجامعة.

المدرس:

كثيراً ما يقال أن تعريب التعليم الجامعي، في جميع المواد لا في مواد دون أخرى، هو أمنية جميلة، ولكنه صعب التحقيق، لأن المدرس الجامعي غير قادر على أن يدرّس مادته لطلّيبته باللغة العربية، بعد أن تلقّى هو هذه المادة بغير اللغة العربية. والمدرس كان، وما يزال، أهمّ عنصر في العملية التعليمية؛ وإذا لم يكن هو مُعدّاً لأن يُدرّس باللغة العربية، فلا يمكن لشيء آخر أن يجعل التعليم بهذه اللغة ممكناً.

وهذا القول بعجز المدرس عن التدريس باللغة العربية لا يثبت كثيراً للتمحيص

الدقيق، كما يتبين مما يلي:

١ - إذا افترضنا أولاً أن المدرس المعني لا يعرف العربية إطلاقاً، لأنه أجنبي، فإن ذلك لا يكون مشكلة حقيقة، لأن عدد مدرسي العلوم الإنسانية من الأجانب في البلاد العربية قد تضاعف الآن إلى حد بعيد، حتى غدت جامعات عربية كثيرة ليس فيها أجنبي واحد يدرس هذه العلوم (باستثناء مدرسي اللغات الأجنبية طبعاً). وهذا العدد القليل جداً من المدرسين الأجانب تحلّ مشكلته بأن يستبدل به مدرسون عرب، وإن استُبقِيَ بعض من الأجانب لتفوّق في مادة تخصصه،

فلا بأس من أن يدرّس جزءاً من المنهاج في إطار مادته باللغة الأجنبية، لإبقاء الطلبة على صلة بالمصطلح الأجنبي والمراجع الأجنبية. بل أن من المفيد، حتى في حالة عدم وجود مدرّس أجنبي في قسم من أقسام العلوم الإنسانية في جامعة عربية، أن يُعطى للغرض عينه بعض محاضرات بلغة أجنبية يلقبها مدرّس عربي. وقد مررنا في قسم اللغة العربية بالجامعة الأردنية بمثل هذه التجربة حين حاضر بعض المدرسين العرب في القسم باللغة الإنجليزية، في مادة النصوص الاستشراقية المكتوبة بتلك اللغة.

٢- أما بالنسبة إلى المدرسين العرب فإن التدريس بلغة غير العربية في مادة العلوم الإنسانية أصبح لا يتسق مع واقع هؤلاء المدرسين بحكم مصادر ثقافتهم، فقد ذهب الزمن الذي كانت الإنجليزية أو الفرنسية فيه اللغتين الأجنبيتين الوحيدتين اللتين يتعلم بهما الإنسان العربي في الخارج؛ إذ أصبح هذا الإنسان يدرس في عدد كبير من أقطار العالم بلغات تختلف باختلاف القطر الذي يدرس فيه، مما يجعل تدريس الطلبة العرب بلغة البلد الذي درس فيه المدرس أمراً غير عملي؛ ولم يبق والحالة هذه إلا أن يجرى التدريس باللغة المشتركة الوحيدة بين المدرس وطلّبه العرب، وهي اللغة العربية.

وهنا نعود إلى الدعوة القائلة بعدم قدرة المدرس الجامعي على أن يدرس باللغة العربية؛ ويردّ على ذلك ما يلي:

١- لا يمكن الادعاء بأن إنساناً نشأ في مجتمع عربي، ودرس مدة اثني عشرة عاماً على الأقل خلال مرحلة التعليم العام باللغة العربية (هذا إذا لم يدرس بعد ذلك في أية جامعة عربية) يمكن أن يكون أعجمياً غير قادر على الإبانة، لمجرد أنه قضى بضع سنوات من عمره في بلد أجنبي. وحتى إن تَعَتَّر هذا المدرس في بداية تدريسه بلغته القومية، فإن الممارسة والمران كفيلا بأن يزيلا هذا التَعَتَّر

تدرجياً، إلى حين التخلص منه نهائياً. وغير خافٍ ما ينبني على التعليم باللغة القومية من آثار إيجابية على المتعلمين، لتفاعلهم مع الأفكار المقدّمة بلغتهم القومية أضعاف تفاعلهم مع أفكار تقدّم إليهم بلغة أجنبية.

٢- وحتى نساعد مدرّسي هذه العلوم على الأداء عن أنفسهم ببسر ودقة في اللغة العربية يُقترح ما يلي:

أ- استحثّاث هؤلاء المدرسين على مطالعة الكتب المكتوبة بالعربية ذات العلاقة بتخصصهم، ولا سيما كتب التراث العربي، التي تقدّم لقارئها أفكاراً ومادة لغوية ذات علاقة بالعلوم الإنسانية، بما في ذلك المصطلح الفني العربي، الذي يمكن اقتباسه والاستفادة منه. ومع كتب التراث القديمة يمكن للمدرس، بالطبع، أن يستفيد كذلك من الكتابات العربية الحديثة المرتبطة بالعلوم الإنسانية.

ب- إتاحة الفرصة لبرنامج تبادل بين مدرّسي هذه المواد في الجامعات العربية، حتى يتاح للمدرسين حديثي العهد باستعمال اللغة العربية في التدريس أن يشهدوا تدريس هذه المواد في الجامعات العربية التي تمرّست بتدريسها باللغة العربية، وأن يشاركوا هم في عملية التدريس بالعربية؛ ولكي يتاح كذلك لطلبة الجامعات العربية حديثة العهد باستعمال العربية في التدريس، ولمدرّسيهم، فرصة الاستماع إلى مدرّسين زائرين ألقوا التدريس بالعربية، وهم يحاضرون بهذه اللغة.

ج- تنظيم دراسات للتقوية في اللغة العربية تُعدّ خصيصاً لمدرّسي العلوم الإنسانية، ويُعتمد فيها على نصوص مختارة من مواد تلك العلوم، ما بين قديمة وحديثة، فتكون هي المحور الذي يُنطلق منه في عملية التقوية، وذلك بغرض اكتساب المهارات اللغوية، بما في ذلك التعبير غير المتعثر مشافهةً

وكتابةً بالعربية، ومن أجل الألفة بالنص العربي المرتبط بالعلوم الإنسانية. وقد يدخل في هذه الدراسات كذلك أعمال ترجمة من اللغة العربية وإليها في نطاق تلك العلوم، وكتابة تقارير وبحوث قصيرة فيها باللغة العربية.

د- وقد يكون مما يفيد، حيثما توافرت الإمكانيات، أن يحضر هؤلاء المدرسون بعض المحاضرات في كليات التربية الموجودة في جامعاتهم، للاستماع إلى أساليب تدريس العلوم الإنسانية التي تقع ضمن اختصاصاتهم؛ إذ أن ثمة الكثير من العناصر المشتركة في عملية تدريس مواد معينة، حتى في مستويات تعليمية مختلفة، ولا سيما ونحن نركز هنا على اللغة التي يجري بها التدريس.

المصطلح:

ومن أوائل القضايا التي يوردها المتخوفون من تعريب التعليم الجامعي بشكل عام قضية المصطلح، انطلاقاً من فكرة صحيحة، مؤداها أن المجتمع الذي ينتج المادة العلمية، ينتج معها مصطلحاتها. وبما أن مجتمعنا ما يزال عالية على الإنتاج العلمي الغربي، الذي يتسارع في عصرنا هذا بصورة لم يسبق لها مثيل، فإنه سيواجه هذه المصطلحات الأجنبية الكثيرة التي تتسارع مع تسارع الإنتاج العلمي. وإذا أمكن لشعوب لم تمر لغاتها بالتجربة الحضارية التي مرت بها الأمة العربية أن تتجاوز هذه الصعوبة، فتدرس وتكتب وتؤلف في العلوم الحديثة كلها بلغاتها، فإن بإمكاننا أن نتجاوز هذه الصعوبة كذلك إذا ما قررنا نحن مواجهتها، وخططنا لإيجاد حل لها، على أساس العمل الجماعي المنظم.

وأول ما ينبغي فعله في هذا السبيل التخلّص نهائياً من موقف الكثيرين من اللغة العربية واللغات الأجنبية، وهو موقف الإعجاب والإكبار للغات الأجنبية، واعتبارها لغات العلم والمعرفة والحضارة القادرة على مواكبة الحياة الحديثة؛ وموقف الاستضعاف لشأن اللغة العربية، واعتبارها لغة الماضي، أو على أكثر تقدير لغة الشعور والعواطف والأدب، لا لغة العلم والمعرفة، المنبثقين عن الحياة المعاصرة.

وحين نتخلّص من هذه العقدة، يمكن أن نسير في حل مشكلة المصطلح في العلوم الإنسانية على ضوء مجموعة من الحقائق، نلخصها فيما يلي:

١- إن المصطلحات المستجدة الخاصة بالعلوم الإنسانية هي، في الواقع، أقلّ بكثير من نظيراتها الخاصة بالعلوم الطبيعية والتطبيقية.

٢- إن تراثنا العربي، بدءاً بالقرآن الكريم والسنة النبوية، ومروراً بمؤلفات أدباء العربية وكتّابها الكبار عبر القرون، حافل بالمصطلحات المتعلقة بالعلوم الإنسانية؛ وهذه المصطلحات، حين تفرغ وتنظم في جداول حسب موضوعاتها، كفيلة بأن تُمدِّ الدارس بالكثير مما يحتاج إليه من الألفاظ التي يتلمّسها للدلالة على معان جديدة عليه. وفضل هذه الألفاظ على غيرها أنها قد اكتسبت، عبر تاريخ استعمالها في البيئة العربية، دلالات وإيحاءات لا يمكن أن تكون لألفاظ أخرى، فضلاً عن أنها استُخدمت في ظل حضارة وقيم عربية، وطرائق عربية في الحياة.

٣- وإذا عَزَّ اللفظ العربي لمصطلح أجنبي جديد، فمن الأفضل أن يُنظَر في تلمّس المصطلح العربي المقابل إلى وظيفة المصطلح الجديد، أو إلى مدلوله الفعلي في لغته. ولقد مررنا في مجمع اللغة العربية الأردني بهذه التجربة، في مصطلحات نَمَّتْ إلى ميادين علم مختلفة؛ وكنا نسترشد بوظيفة المصطلح الأجنبي، ولا سيما إذا لم يسعنا البناء اللغوي للمصطلح، فنجد في ذلك عوناً لنا

في تقديم المقابل العربي. وقد يشدّب لفظ المصطلح، وقد يؤخذ جملة كما هو إن كانت له صبغة عالمية لا تحصره في نطاق لغة دون أخرى.

٤- ولكي يمكن إمداد المترجم أو المدرس بذخيرة من المصطلحات في مادة تخصّصه، تُلتَمَس هذه المصطلحات في المعجمات الأجنبية المتخصصة، ومن ثم تُلتَمَس لها المقابلات العربية.

٥- وإذا كان الأمر يستدعي في البداية أن يَضُمّ مصطلحات كل فرع من فروع العلوم الإنسانية كراسٍ خاص بها، فإن الهدف النهائي ينبغي أن يكون وضع معجم كبير لمصطلحات العلوم الإنسانية، يكون عوناً للدارس والمدرس على السواء، ويضمّ بين دفتيه المصطلحات المأخوذة من تراثنا، إضافة إلى المصطلحات المستجدة. وقد يكون من الخير أن يحتوي هذه المعجم على ألفاظ مقابلة بلغة أجنبية واحدة على الأقل، لما في ذلك من عون للباحثين والمترجمين في إطار هذه العلوم. وهذا المعجم، كأبي معجم آخر، يكون قابلاً للتنقيح والزيادة، في فترات زمنية متّفق عليها.

٦- وغنيّ عن البيان، أن جهوداً كهذه لا يمكن أن تكون فردية، وذلك بسبب ضخامتها وعجز الأفراد عن القيام بها، ولأننا نتطلع إلى إيجاد المصطلح العربي الشامل، لا المصطلح الخاص ببلد دون آخر. وكثير من المشكلات التي نواجهها في تعريب العلوم الإنسانية إنما كانت نتيجة انبثاق المصطلح من جهد فردي أو إقليمي، دونما تنسيق بين الجهود على نطاق الوطن العربي كلّ.

٧- ولتوحيد المصطلح على نطاق العالم العربي، ولإمكان القيام بالمجهودات الكبيرة التي تتطلبها عملية التوحيد، ثم عملية الطباعة والنشر، يمكن السير في خطوات لم تُعدّ مجهولة لمن شاركوا في أعمال التعريب، والهيئات التي تنظّمها وتشرف عليها في العالم العربي؛ وهي كما يلي:

أ- تقوم الهيئة المحلية في بلد عربي بمجهود على مستوى ذلك البلد في عملية تعريب المصطلحات. وهذه الهيئة، غالباً ما تكون مَجْمَعاً للغة العربية، إن وُجد، أو جامعة، أو أية مؤسسة معنية بأعمال التعريب، مثل لجان التعريب والترجمة والنشر الوطنية.

ب- تُرسل حصيلة هذا المجهود إلى اتحاد المجامع العربية، ومكتب تنسيق التعريب في الرباط، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ج- تُضمّ هذه الحصيلة إلى نظائرها في كراس يُخصّص لكل مادة، وتقدّم الكراسات المختلفة إلى مؤتمر التعريب العامّ الذي ينعقد مرة كل ثلاث سنوات، وتُناقش مقترحات البلاد العربية المختلفة من خلال لجان تنبثق من المؤتمر، وتختصّ كل منها بمادة من المواد.

د- يُمثّل ما اتفقت عليه هذه اللجان تَبَيُّناً على مستوى العالم العربي لمصطلحات معينة. وإذ تطبع هذه المصطلحات وتوزع، فإن كل بلد عربي، في جامعاته ومؤسساته المختلفة، يكون ملتزماً أديباً بالأخذ بها واستعمالها.

هـ- وحين تتكامل هذه المصطلحات، وتشمل مراحل التعليم المختلفة، ينبغي أن تُجمَع في معجم فنّي يضمها جميعاً.

ولا بدّ هنا من التنويه بالجهد الذي يبذله مكتب تنسيق التعريب، في الرباط، في جمع المصطلحات المرتبطة بميادين معرفة مختلفة وتنسيقها، وإخراجها في كراسات، فضلاً عن نشره طائفة كبيرة من هذه المصطلحات في (اللسان العربي)، المجلة التي تصدر عن المكتب. وحبذا لو كانت الاستفادة من هذه الكراسات والمجلة على نطاق أعمق وأوسع في البلاد العربية، إذ إن الكثيرين، حتى من المختصين، لم يستفيدوا، أو لم تتح لهم فرصة الاستفادة من محتوياتها.

ومما يرتبط بموضوع المصطلحات في الدراسات الإنسانية أن يُتَّفَقَ على أن توضع في نهاية كل كتاب يُترجم إلى العربية من لغة أجنبية قائمة بالمصطلحات التي وردت في الكتاب، مع مقابلاتها العربية التي استعملت في الترجمة؛ لأن في ذلك فائدة لقارئ الكتاب، ولأن حصيلة هذه القوائم ستكون من الروافد التي ترفد عملية التعريب المستمرة.

المنهاج:

قد يبدو الحديث عن المنهاج في موضوع تعريب العلوم الإنسانية أمراً خارجاً عن الموضوع؛ ولكن إذا فهمنا تعريب هذه العلوم بالمعنى الواسع، الذي يتجاوز مفهوم الترجمة ونقل المفردة الأجنبية إلى العربية، فإن منهاج هذه العلوم يدخل مباشرة في موضوع التعريب، لأن تعريب العلوم الإنسانية، ينبغي أن يُفهم منه كذلك ارتباط هذه العلوم بموادّ دراسية تتصل بالمجتمع العربي في حاضره وماضيه ومستقبله على السواء. ونحن إذا استعرضنا مناهج التربية وعلم الاجتماع والفلسفة والاقتصاد، على سبيل المثال، فإننا قلّما نجد في هذه المناهج مادة كافية عن مبادئ التربية العربية الإسلامية، أو أشكال تطبيقها، أو عن النظرية الاجتماعية الإسلامية، وما أنجز في هذا الميدان من دراسات، أو عن الاقتصاد الإسلامي كما يمكن استخلاصه من النظرية والتطبيق.

ثم إن هذه المناهج قلّ أن تُركِّز على المجتمع العربي الحديث، في دراسة أوضاعه الراهنة، واستقصاء حاجاته، وتلمُّس الحلول لمشكلاته. فالدراسات الإنسانية ليست مجرد دراسات نظرية، بل هي، في الدرجة الأولى، دراسة لمجموعة الناس التي ينتمي إليها الطالب، أو هكذا ينبغي أن تكون. وهي بالتالي ينبغي أن تكون في الجامعات العربية دراسة للمجتمع العربي في حاضره وماضيه، قبل أن تكون دراسة

لمجتمعات أخرى، وتعريب هذه العلوم ينبغي أن يُفهم منه، ضمن ما يُفهم، توجيهها لخدمة الإنسان العربي والمجتمع العربي، من أجل صياغة الفكر العربي، والاتجاهات والمواقف العربية؛ لأنّ هذه العلوم، دون غيرها، هي التي تحدد هويات الأمم، وهي التي تُعرّف أبنائها بماهية المجموعة الإنسانية التي ينتسبون إليها: بتراثها الماضي، ووضعها الحاضر، وتطلعاتها نحو المستقبل.

وإذ ندعو إلى أن تعالج في مناهج العلوم الإنسانية قضايا الإنسان والمجتمع العربيين، لكي لا تكون هذه المناهج نُسخاً عن مناهج وُضعت لمجتمعات غير مجتمعنا، فإننا لا نقول بالانقطاع عن العالم الخارجي، وما توصل إليه هذا العالم من أفكار ونظريات تتعلّق بهذه العلوم، ومن تجارب في نطاق مادتها؛ غير أن ذلك ينبغي تناوله بالقدر الذي يمكن الاستفادة منه في مجتمعنا وبيئتنا، حتى لا يشعر طالب التربية، مثلاً، إنه يعالج أمور التربية في أمريكا، ولكي لا يشعر طالب الاقتصاد أن قضايا السوق الأوروبية المشتركة، مثلاً، تغطي على القضايا الاقتصادية التي يواجهها العالم العربي، والبلد الذي يعيش فيه.

ولما كان مدرّس المادة في الجامعة هو الذي يضع، في المعتاد، منهاج مادته، فإنه مدعوّ إلى أن تكون هذه المادة عربية الاهتمامات بالدرجة الأولى، مع ضرورة الإلمام بأية نظريات أو تجارب عالمية نافعة يستفاد منها جميعاً، باعتبارها أدوات مساعدة يستخدمها الباحث للوصول إلى الحقائق.

الترجمة:

عملية التعريب في العلوم الإنسانية، كما في أي نوع من علوم العصر، تقتضي ترجمة كتب أجنبية كثيرة إلى اللغة العربية.

وتلك بديهية من البديهيات، لا تحتاج إلى تبرير أو تعليل. ولكن يبقى أن نتساءل عن نوعية الكتب التي تُترجم، والكيفية التي تجري بها الترجمة، لأنه لا يمكن أن يُترك أمر ترجمة الكتب إلى الأفراد وحدهم، لكي يختاروا ما يشاؤون منها ويترجموه كما يشاءون.

ولعل النقاط التالية، تمثل إيجازاً لمجموعة من التصورات في هذا الشأن:

أ- تتكوّن بإشراف اتحاد الجامعات العربية لجان، يُختصّ كلّ واحدة منها بواحد من العلوم الإنسانية، وتضمّ أعضاء هيئات تدريس مختصين من جامعات عربية مختلفة، لاختيار أمهات الكتب في الموضوع المعنيّ، من أجل نقلها إلى العربية.

ب- يوكل إلى كل بلد عربي، من خلال جامعاته الممثلة في الاتحاد، ترجمة كتب معينة من تلك التي اختارتها اللجان المختصة، حسب إمكانيات البلد البشرية والمالية، واللغة الأجنبية الشائعة فيه.

ج- تتعاون الجامعات العربية في كل بلد عربي مع مجامع اللغة العربية حيثما وجدت، ومع أية هيئة أو أفراد يمكن أن يسهموا في عملية الترجمة، وتضطلع هذه الجامعات بنفقات الترجمة والطباعة.

د- تستفيد الجامعات العربية جميعها من الكتب المترجمة، بأن تقتني منها في مكتباتها، وبأن تتيح لمن يشاء من طلبتها الحصول عليها.

هـ- تجتمع هذه اللجان اجتماعات دورية، كل ثلاث سنوات على الأقل، من أجل اقتراح كتب جديدة للترجمة.

و- يُوصى بأن يكون مثل هذه الترجمات، حين يضطلع بها أعضاء هيئات التدريس، سبيلاً إلى الترقية في المراتب الأكاديمية.

ز- لتسهيل عملية الطباعة والنشر، قد يكون من المفيد أن تنشأ في كل جامعة عربية، كما هي الحال في الجامعة الأردنية، دار للنشر، تتولى الإنفاق على الترجمة والطباعة، وتقوم بعملية النشر.

ح- أيما ترجمة لكتاب في جامعة عربية يُعمَّم خبرها على جميع الجامعات، ومجامع اللغة العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب تنسيق التعريب في الرباط، احترازاً من ازدواج الجهد والنفقات.

ويجدر القول هنا إنّ لمجمع اللغة العربية الأردني تجربة متواضعة ناجحة في ترجمة الكتب العلمية، إذ اختار المجمع، بمعرفة المختصين في كلية العلوم في الجامعة الأردنية، مجموعة من الكتب التي تُدرّس للسنة الأولى في أقسام الكلية المختلفة، وكلف مجموعة من أساتذة الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك ترجمتها. وقد سار العمل في الترجمة سيراً مرضياً، وستكون الترجمات العربية جميعها في متناول أيدي الطلاب، بإذن الله، قبل نهاية عام ١٩٧٩/٨٠، مع قوائم، في نهاية كل كتاب مترجم، تضم المصطلحات الواردة في الكتاب، مع مقابلاتها العربية. وقد أُحيطت الجامعات العربية ومجامع اللغة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم علماً بذلك. والمتوقَّع ألا تقتصر الاستفادة من هذه الكتب على جامعتي الأردن، بل ستكون عامة في الجامعات العربية كلها. فإذا استطاع المجمع الأردني، بإمكانياته المتواضعة، أن يشرف على هذه الترجمات وينفّذها، فإن الإمكانيات المتضامنة

للجامعات العربية كفيلة بأن تنتج أضعاف ما أنتجه هذا المجمع. والأمل وطيد في أن تساعد هذه الكتب المترجمة على البدء، في أقرب وقت ممكن، بالتدريس باللغة العربية في كلية العلوم في الجامعة الأردنية.

وبما أن تتبّع المستجدّ في علوم العصر عامة إنما يُلتَمَس عادةً فيما تنشره الدوريات العلمية، فإنّ من المفيد جداً أن تحيا توصيةً كانت قد اتُّخِذت في حلقة الترجمة التي انعقدت في الكويت عام ١٩٧٣، ومؤداها أن تُصدّر عن المنظمة مجلة علمية، تُنشر فيها ترجمات البحوث التي تُنخَّر لأهميتها، ومثل هذه المجلة، إن وُجدت، يشارك في الكتابة فيها الأساتذة المختصون في أيما جامعة من الجامعات العربية.

وقد يتبنى اتحاد الجامعات العربية نشر هذه المجلة، وتخيّر موضوعاتها، وتوزيع مادتها الأصيلة على الجامعات العربية للقيام بترجمتها. ومثل هذا المشروع لو خرج إلى حيّز التنفيذ، فإنه سيكون ذا فائدة مزدوجة، لأنه يصل المختصين بالجديد من البحوث في ميادين اختصاصهم، ويهيئ لهم الفرصة لنقل المادة المكتوبة بلغة أجنبية إلى اللغة العربية، بما يحمله هذا النقل من استعمال للغة العربية في التعبير عن هذه العلوم في أحدث أوضاعها ومعطياتها، ومن تعريب للمصطلحات التي ترد في بحوثها. وهنا يجدر أيضاً أن تُتبّع كلُّ ترجمة لبحث من البحوث بقائمة تضم ما ورد فيه من مفردات اصطلاحية، تُكتب بكلتا اللغتين: العربية والأجنبية.

التأليف والنشر:

أيما حديث عن التعريب لا بد أن يُذكر فيه، في معرض تعداد الصعوبات، قلة المراجع باللغة العربية. وهذا التهيب من التعريب، والتحدّث عن الصعوبات التي تكتنفه، سيبقيان على الألسنة إلى أن يدخُل المسؤولون عن التعريب فعلاً في التجربة؛ فمثل هذا التهيب كان قائماً في السودان بالنسبة إلى تعريب التعليم الثانوي، قبل أن

يصبح هذا التعريب حقيقة واقعة؛ وهو ما يزال قائماً بالنسبة إلى بعض مراحل التعليم العام في بعض من أقطار المغرب الشقيقة. والواقع أنه بالنسبة إلى العلوم الإنسانية، تُمثّل المراجع مشكلة أخفّ بكثير من مشكلة المراجع في العلوم الطبيعية، لأن ما أُلّف بالعربية في هذه العلوم، أكبر بكثير مما أُلّف بها في العلوم الطبيعية. ولكننا نبقى مع ذلك بحاجة إلى مزيد من المؤلفات من نمط معين، هو النمط الأكاديمي الذي يحمل سِمَة البحث العلمي.

وحين يوضع أساتذة الجامعات العربية أمام مسؤولياتهم تجاه طلبتهم، بعد التعريب العامّ الشمولي للعلوم الإنسانية، فإنهم لا بد أن يؤلفوا ويترجموا لكي يؤمّنوا لطلبته المراجع التي لا بد منها، لأن تعريباً بالمعنى الصحيح، ينبني عليه ألا تقي الكتب الأجنبية باحتياجات الطلبة العرب، حتى لو كان الطلبة قادرين، من الناحية اللغوية، على استيعاب المادة المكتوبة باللغة الأجنبية. وهنا أود أن أتحدث عن تجربة عملية في الجامعة الأردنية، فُدرّ لكاتب هذه السطور الاطلاع عليها عن كثب، حين كان يشغل منصب عميد البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة المذكورة. هذه التجربة تمثّلت في إتاحة الفرصة لأساتذة الجامعة لأن يقدّموا بحوثاً أصيلة إلى مجلة علمية تصدر عن العمادة تحت اسم (دراسات)، يُعتَبَر النشر فيها من سبل الارتقاء في المراتب الأكاديمية. واشتُرط فيما يُقدّم للنشر فيها في إطار العلوم الإنسانية أن يكون باللغة العربية دون غيرها؛ كما تمثّلت في إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لأن يتقدموا بمؤلفات لهم تدعمها العمادة مادياً، في إطار ميزانية دعم البحوث العلمية.

وقد يصل الدعم، بالنسبة إلى الكتب المتميزة، إلى حدّ تغطيةٍ كئيبةٍ للنفقات، بالإضافة إلى نشر الكتاب، ومكافأةٍ مجزيةٍ للمؤلف، وذلك في إطار دار النشر التي أنشئت في العمادة، ورُصدت لها ميزانية خاصة. وغنيّ عن البيان أن المؤلفات التي تدعمها العمادة تكون هي الأخرى من سبل الارتقاء في المراتب الأكاديمية في الجامعة.

ومعنى ذلك أنه عندما يواجهُ أستاذُ علم من العلوم الإنسانية بحاجته وحاجة طلبته إلى المراجع العلمية، في ظلّ مناهج يخططها هو لتسدّ احتياجات المجتمع الذي يعيش فيه، ولا تكفي فيها المراجع الأجنبية والمراجع العربية المطبوعة، وحين يجدُ هذا الأستاذ أن مؤلفاته تحظى بسبب الدعم المالي والنشر، وتهيئ له أسباب الترقية في جامعته، فإن كل هذه ستكون عوامل تدفع به إلى أن يكتب بحوثاً أصيلة، أو يعدّ ترجمات لنشرها في مجلة ذات قيمة علمية تصدر عن جامعته، وإلى أن يؤلف كتباً في مادة اختصاصه وهو مطمئن إلى توافر كل ما يحتاجه الكتاب الجيد من متطلبات، قد يعجز الفرد عن تأمينها. والواقع أن المجلة التي تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الأردنية لم تكن تقتصر فيما تنشره على إنتاج العاملين في الجامعة، إذ كانت وما تزال تنشر المادة الصالحة من حيثما وردت، بعد أن يقومها المختصون.

ذكرتُ هذه التجربة في الجامعة الأردنية، لأقول إنها تجربة قابلة لأن تعمّم في كلّ جامعة عربية، لأنها سبيل عملي للحفز على كتابة البحوث وتأليف المؤلفات في كلّ جامعة. وجدير بالذكر أن ما كان يصدر عن العمادة من مجلات وكتب كان يجد سبيله إلى الجامعات العربية عن طريق الإهداء والتبادل.

ولا شك أن تعميم التجربة على الجامعات العربية كلّها سيّعي إثراءً لمكتبات هذه الجامعات، وتأميناً للمراجع المطلوبة، أو لعدد كبير منها على الأقل.

الطالب:

من المسلّمات، أن الطالب العربي يفضّل أن تكون دراسته في العلوم الإنسانية، وأية علوم أخرى، بلغته العربية، لأن ذلك يكفيه جهداً ووقتاً يُبدّلان في تقصّي معاني المفردات والتركيبات اللغوية الأجنبية.

ولذا فإننا لا نحتاج إلى أن ندفع الطالب العربي إلى قناعة باستعمال اللغة العربية فيما يتعلم في الجامعة. بقي أن نتلمس الدور الذي يُمكن لهذا الطالب أن يضطلع به في عملية التعريب؛ ولا سيما أن الطالب الجامعي الآن أصبح له دور إيجابي في العملية التعليمية، مثلما أن له دوراً في العملية التعلّمية، ولم يعد مجرد مُتلقٍ للمعارف عن أساتذته. وفي نطاق المشاركة والتعاون مع أستاذ الجامعة، يمكن للطالب الجامعي أن يُسهم في تعريب العلوم الإنسانية على النحو التالي:

أ- قد يعمل بتوجيه من أساتذته على استقصاء الكتب العربية في العلوم الإنسانية، سواء أكانت كتباً تراثية، أم كتباً حديثة، مع تعريف موجز بها؛ وذلك بالاستعانة بمكتبة الجامعة، أو بأيما مكتبة قد تتوافر فيها هذه الكتب.

ب- وقد يقوم الطالب الجامعي بالإسهام في استقصاء المفردات ذات الدلالة الاصطلاحية في كتب التراث العربي الخاصة بالعلوم الإنسانية، ثم ترتيب هذه المصطلحات والتعريف بدلالاتها.

ج- وقد يقوم الطالب، من ناحية أخرى، بالمساعدة في رصد المصطلحات الأجنبية في هذه العلوم، بتجريدها من كتب إنجليزية أو فرنسية، حسب اللغة الأجنبية المستعملة في جامعته.

د- وقد يُكَلَّف ترجمة فصل أو فصول من كتاب أجنبي، ليتمرَّس بالأسلوب العربي والأجنبي في هذه العلوم، ويألف مصطلحاته في غير ما لغة واحدة.

ه- ويمكن أن يقوم خلال العام الدراسي بكتابة بحوث باللغة العربية، يستعين في كتابتها بمصادر عربية وأجنبية، ثم يناقش هذه البحوث مع زملائه تحت إشراف أستاذه في قاعة المحاضرة، لكي يتدرَّب هو وزملاؤه على معالجة موضوعات هذه العلوم مشافهة، مثلما يتدربون على معالجتها كتابة.

و- وفي نطاق الدراسات العليا التالية للشهادة الجامعية الأولى، يوجَّه الطلبة لكتابة رسائلهم العلمية باللغة العربية - كما يجري الآن فعلاً في معظم الجامعات العربية - ويُحرَّص على أن يهتموا، في مادة رسائلهم هذه بصورة خاصة، بالمجتمع العربي في ماضيه وحاضره ومستقبله، وأن يبرزوا ما أمكن النظرية الإسلامية فيما يتعلق بالقضايا المثارة، وكذلك المعطيات التاريخية للحضارة الإسلامية، بشأن ما يعالجونه في دراساتهم؛ مع الاستفادة الكاملة من أية نظريات أو دراسات أو ممارسات موجودة في أي مجتمع من المجتمعات العالمية.

وقد يكون من المناسب، أن أستفيد من ملاحظة وردت في ورقة قدَّمتها الدكتور سيد حامد حريز إلى المؤتمر التاسع لاتحاد المعلمين العرب في شباط ١٩٧٦؛ ومفاد هذه الملاحظة، أنه ينبغي ألا نرى العالم من حولنا، أو نرى أنفسنا بعيون إنجليزية أو فرنسية. وهنا قد نحتاج إلى التذكير بأن اللغة ليست وسيلة تواصل واتصال فقط، وإنما هي كذلك طريقة إحساس وتفكير.

ز - وفي البلاد التي ما يزال التعليم في المرحلة الثانوية فيها باللغة الأجنبية، لا بد من التنبيه إلى ضرورة تعريب التعليم الثانوي قبل أن ينتقل الطالب في تلك البلاد إلى المرحلة الجامعية، لأن من المخالف لطبائع الأشياء أن نستعين بالطالب الجامعي الجديد في عملية التعريب، وهو نفسه ما يزال لم يُعَرَّب بعد في ثقافته.

القرارات والتشريعات:

من الممكن أن يتجادل القائلون على التعليم الجامعي مدّة نصف قرن حول تعريب هذا التعليم، وأن ينقسموا بين محبّذ ومعارض، دون أن يَعْدَم أي من الفريقين حججاً يقدمها لدعم موقفه. وإذا كنا قد أحجمنا في هذه الكلمة المتواضعة عن تفصيل الحجج المؤيدة للتعريب، اعتقاداً منا بأن تلك مرحلة قد فرغ المعنيّون بالموضوع منها وتجاوزها، فإنه لا بدّ من القول إنّ إجراءً واحداً فقط هو الذي ينقل الموضوع كلّهُ من حيز الجدل النظري إلى حيز التطبيق العلمي، وذلك هو القرار السياسي أو القانوني أو الإداري، سواء أصدرَ هذا القرار عن السلطة العليا في الدولة العربية، أم عن وزارة تعليم عال، إن وُجِدَت، أم عن إدارة كلّ جامعة من الجامعات العربية. وإذ يوضع أعضاء هيئة التدريس أمام الأمر الواقع، فإنهم سوف يواجهون متطلباته، ويُعدّون له ما يحتاجه. والصعوبات التي سيواجهونها، ستعالج من خلال التكيّف بعد ممارسة التجربة، لا قبلها؛ فنحن لا نستطيع أن نتكيف مع أوضاع لم نمارسها إطلاقاً، ولا يمكن لتَهَيُّبٍ من شيء أن يزول إلا بعد أن يُمارَس ذلك الشيء فعلاً، وغالباً ما يُنَبِّئُ أن ما تَهَيَّبْنَا منه كان مبالغاً فيه. وإذا كانت النقلة إلى اللغة القومية قد نجحت في عدد كبير من بلاد الدنيا، فلا يوجد سبب يحول دون نجاحها في الجامعات العربية. وقد يبدو من باب

المتناقضات أن عالماً كالعالم العربي، بموقعه الفريد، وإمكانياته الاقتصادية الهائلة، وبتجربة لغته الحضارية العريضة العريقة، وبما له من دور في شؤون العالم المعاصر، ما يزال يتهيّب الدخول في تجربة التعريب، مع أن تاريخ الحضارات يثبت أن الأمم إنما تبداً بلغاتها القومية، وأن الذي يكون عالمة على لغة أجنبية فيما ينطق به ويكتبه، يكون كذلك عالمة على الناطقين بتلك اللغة فيما يحتاجه، بل فيما يفكر فيه.

خاتمة:

وفي النهاية، أسمح لنفسي بأن أستفيد مباشرةً من فكرتين أوردتهما الدكتور رشدي فكار في بحثه الذي قدّمه إلى مؤتمر تعريب التعليم العالي في الوطن العربي، الذي عُقد في بغداد في آذار عام ١٩٧٨؛ وأولى تلك الفكرتين تتعلّق بالدعوة إلى القيام بعمل جماعي متكامل، يرصد مراحل تطوّر أمتنا دون أهواء أو تذوّقات شخصية لكل مفكر على حدة، والثانية تتعلّق بتقديم النظريات العامة لحضارة اليوم الغربية، وقدراتها المنهجية، وعدم ترك الساحة الفكرية للترجمات التجارية والمبينة والموجهة، بهدف سلب شبابنا ذاتيته، وتعريبه وتشكيكه في أرضيته.

والهدف من الفكرتين واضح، فهو يتمثل في استبانة المعالم الكبرى للتطوّر الحضاري الذي مرّت به أمتنا، حتى تتراءى تلك المعالم بصورة موضوعية في أحجامها الحقيقية، وفي ركائزها الأساسية، كيلا يضيع الدارس في التفاصيل الجانبية؛ وكذلك في استبانة الأسس والمفاهيم التي تقوم عليها الحضارة الغربية المعاصرة، كيلا يضطرب الدارس بين الأصل والفرع، والجوهر والمظهر، ولكي

يتجنّب المزالق، فيأخذ من تلك الحضارة ما ثبت نفعه دون ضرره، ما يساعده على
تحديد طريقه، والاستقلال بشخصيته، والنجاة من اقتداء جاهل أو تبعية غير مبصرة.
الدكتور محمود إبراهيم